العدد الثالث عشر

أخبار البحث العلمي

نشرة فصلية تصدر عن الهيئة العليا للبحث العلمي

الربع الأول 2014

الافتتاحية: سورية ... بين الألم والأمل

خطة عمل الهيئة العليا للبحث العلمي لعام 2014

أهم منجزات الهيئة العليا للبحث العلمي

أربع ورشات عمل في إطار مشروع السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار

حوار العدد: الدكتور محمد أكرم القش
عميد المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية

سورية ..
بين الألم والأمل

مع الذكرى الثالثة لبداية المأساة في سورية، تقرع أجراس الآلام لنستذكر أحبتنا الذين قضوا وأولئك الذين عانوا طوال هذه السنوات، وما زالوا يأملون أن نستيقظ يوماً لنكتشف أن ما ألمّ بنا كان مجرد كابوس فظيع وليس حقيقة مرّة وواقع أليم.

طوال سنوات ثلاث، شبعنا من الموت ولم يشبع الموت منّا، وقد ثملنا من الدم ولم يرتو الدم منا، بل فاضت أنهاره وأغرقتنا في مستنقع الحقد والكراهية الذي أعمى بصيرتنا وتركنا نتخبط في أوحال فرقتنا وتناحرنا، وبات الإنسان السوري أرخص الأشياء، تُهدر كرامته ويُستباح عرضه، و يُقتل بلا ثمن ويُذبح على الهوية بلا طائل.

أما العقلانية والحكمة والقيّم من (محبة وتسامح وإيثار،...)فغدت مصطلحات غريبة وعملة غير قابلة للصرف أو التداول،واكتملت دائرة الحرب العبثية بأن اجتمع شذاذ الآفاق على أرضنا الطاهرة، فأضحت سورية قبلة الإرهاب والتطرف والإجرام والبغاء....وماذا بعد؟.

لنعترف ولو لمرة واحدة بأن الذنب ذنبنا قبل أن يكون ذنب الآخرين،

ولأننا كنا أعجز من أن نمارس الحب، رحنا نمارس الحقدوالظلم والقتل بلا هوادة.

ولأننا أضعف من أن نقبل أو نتفهم الآخر، أمعنا في نبذ وتقذيرالآخر.وباتت القضية إما معي فأنت ملاك، أو ضدي فأنت شيطان، ثم أضحت القضية أن أكون أو لا أكون.

ولأن بصيرتنا أضيق من أن تشمل الوطن،ضعنا في زواريب الأنانية ونزوات غريزتنا البلهاء وفكرنا المسطح، ويكاد معنا يضيع الوطن.

وما زلنا تائهين، وأمنا سورية الحبيبة تتقطع أوصالها وتحتضر،ونحن نتسابق لنهديها بدل قبلة الحياة سكاكين الموت.

أما العالم فيتفرج غير مبالٍ وبعضهم يبارك، والشقيق قبل الغريب، يستبيح دم سورية وكرامتها، وقواد إسرائيل يشربون نخب نجاحهم في المكيدة من بؤسنا ومن دمنا، ويبتهجون لدمارنا وتمزقنا يوماً بعد يوم.

أما آن لهذا الشعب أن يستريح،

أما آن لهذا النزف أن ينقطع،

جميعنا - شعباً وحكومة - مسؤول عن المأساة، وعار علينا جميعاً أن تستمر هذه المأساة ولو ليوم واحد.

وجميعنا معني بلم الشمل واستنهاض الهمم وشحذ الفكر لأهل الفكر والعلم ليقودوا حملة التنوير ويمحوا الجهل والتجاهل لمصلحة الوطن، ويضعوا الرؤى والخطط ويبحثوا في مسارات إعمار ما تهدم وقد تهدم الكثير، ليس فقط في الحجر بل وربما قبلها في البشر. هنا،نحتاج لأهل الحكمة والقيم أن يمدوا أياديهم البيضاء لعقد المصالحة بين الأشقاء والأهل،كي تمهد الطريق لولادة سورية الجديدة، سورية المحبة والإخاء والعطاء،من رحم الجراح والآلام والأحزان.ونحن بحاجة ملحةلحلقات الحوار أن تنتظم على مساحة الوطن بكل جدية وصراحة وإيجابية لتستعيد سورية تماسكها وقوتها وألقها، وليكن الجميع - بلا استثناء - تحت سقف الوطن، فهو الأهم والأبقى والأكبر والأغلى.

إنه التحدي الأصعب لسورية منذ قرون، أن تقوم من هذا الكابوس وتنبعث من الرماد كأسطورة طائر الفينيق متحدية الموت وعاشقة للحياة، فقدرها عبر التاريخ أن لا تموت. مهما تكالب الأعداء واستشرس الطغاة والفاسدون.

المدير العام

د. غسان عاصي

مجلس إدارة الهيئة العليا للبحث العلمي يوافق على خطة عمل الهيئة العليا لعام 2014 ويطلع على أهم إنجازاتها

عقد مجلس إدارة الهيئة العليا للبحث العلمي اجتماعه الأول للعام 2014 بتاريخ 20/1/2014 اطلع فيه على تقرير شامل عن أعمال ومشاريع الهيئة العليا ونشاطاتها خلال العام 2013، حيث تم اعتماد التقرير، كما وافق على خطة عمل الهيئة لعام 2014

خطة عمل الهيئة العليا للبحث العلمي لعام 2014

أولا- مشاريع :

- متابعة مشروع السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار (الجزء الثاني).
- متابعة مشروع آليات الترابط بين الهيئات العلمية البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية.
- متابعة مراحل تنفيذ مشاريع الأبحاث المدعومة مالياً من الهيئة العليا للأعوام 2011-2010-2009.

ثانيا- تقارير علمية :

- إعداد التقرير السنوي عن البحث العلمي في سورية عن الأعوام 2010 حتى 2013.
- إعداد التقرير السنوي الإداري والمالي عن أعمال الهيئة العليا لعام 2013.
- إعداد تقارير متابعة ربعية عن أعمال الهيئة العليا خلال عام 2014.
- استئناف إصدار النشرة الدورية الربعية " أخبار البحث العلمي ".

ثالثا- تنظيم ورشات عمل :

- ورشة عمل حول " دور المؤسسات البحثية في إعادة الإعمار" .
- ورشة عمل حول « تنسيق واستثمار مخرجات البحث العلمي » بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي .
- سبع ورشات عمل لمناقشة تقارير اللجان القطاعية التابعة للجزء الثاني من مشروع السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار.

رابعا- أنشطة تنسيق وتشبيك علمي:

- متابعة تفعيل عمل الشبكات الوطنية المحدثة في الهيئة العليا والمتعلقة بالطاقات المتجددة والبحث العلمي في مجال حماية البيئة والبحث العلمي الزراعي ونقل التقانة.
- إحداث شبكة معرفية وطنية للبحث العلمي في مجال إدارة الموارد المائية.

خامساً- تطوير عمل الهيئة العليا

-متابعة إجراءات استصدار مرسوم إحداث الهيئة العليا المعدل ووضعه موضع التنفيذ.

- العمل على تعديل النظام الداخلي للهيئة والملاك العددي بما يتناسب ومرسوم الإحداث الجديد.

أهم منجزات الهيئة العليا للبحث العلمي

1 - بناء نظام المعلومات الوطني الخاص بالبحث العلمي: قامت الهيئة العليا بإطلاق نظام المعلومات الوطني عن البحث العلمي وقد تم تدريب العاملين المختصين في الهيئة العليا على كيفية استخدام هذا النظام الذي يسمح للعاملين في البحث العلمي بالتعريف عن تخصصاتهم ومؤهلاتهم العلمية وترويج أفكارهم والبحث عن ممولين، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والأبحاث فيما بينهم وإقامة منتديات حوار حول مواضيع بحثية ومناقشة المشاكل التي تعترضهم بالإضافة إلى تشبيك المشتركين من كافة الفعاليات ورفع فرص الالتقاء بين الأطراف القادرة على دفع عجلة البحث العلمي والتطوير التقاني. وأن عنوان موقع نظام المعلومات هو:

http://www.infosys.hcsr.gov.sy

2 - مشروع رسم السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في سورية: أنهت الهيئة العليا الجزء الأول من المشروع والمتعلق بتسعة قطاعات كمرحلة أولى من المشروع في نهاية عام 2012 وهي: (الزراعة- الصناعة- الطاقة- المياه- البيئة- الصحة- الاتصالات- بناء القدرات البشرية- التطوير الإداري والقانوني)، وتم إعداد التقرير النهائي والذي تم اعتماده من قبل المجلس الأعلى للهيئة والتوجيه إلى الجهات المعنية بالتنفيذ بإشراف الهيئة العليا، كما تم تشكيل اللجان القطاعية المتبقية في إطار العمل في المشروع وعددها سبعة قطاعات وهي: (السياحة- النقل- التنمية الثقافية والاجتماعية- السكان- التنمية المحلية والاقليمية- المالي- البناء والتشييد) وقد أنهت معظم هذه اللجان القطاعية عملها على غرار اللجان السابقة وتعمل الهيئة على استكمال الجزء الثاني مع نهاية النصف الأول من هذا العام.

3 - نظام توزيع الموازنة الداعمة للبحث العلمي: تقوم الهيئة العليا بتقديم دعم مالي لعدد من المشاريع البحثية وفق مرسوم إحداثها حيث بلغ عدد المشاريع البحثية المدعومة مالياً حتى تاريخه /50/ بحثاً.

4 - إعداد التقرير السنوي عن البحث العلمي في سورية للأعوام (2007 -2008- 2009) حيث قامت الهيئة العليا بطباعة التقارير وتوزيعها على الجهات المعنية، وبعدها حدث تأخير بإعداد التقارير اللاحقة بسبب الظروف التي يتعرض إليها القطر والتي لم تساعد الهيئة للحصول على المعلومات اللازمة من الجهات ذات العلاقة .

5 - إحداث ثلاث شبكات وطنية معرفية في الهيئة تتعلق بتقانات الطاقات المتجددة والبحث العلمي في مجال حماية البيئة والبحث العلمي الزراعي ونقل التقانة، تعمل هذه الشبكات على تطوير بيئة معرفية تفاعلية بين المؤسسات والجهات والجمعيات والأفراد المهتمين بالبحث العلمي في مجال عمل الشبكة، وتسهم في نشر وتشجيع استخدام وتوطين التقانات، وتم تشكيل لجان فرعية تخصصية لكل شبكة.

6 - تطوير نظام معلومات خاص بربط مؤسسات البحث العلمي بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية: الذي يعمل على تشبيك المعنيين من الطرفين وذلك من خلال توثيق كافة الموارد المتاحة والمطلوبة في المراكز والمؤسسات المسجلة في هذا النظام، ومن ثم إجراء عملية المطابقة بين الموارد المتاحة لدى جهة ما والموارد المطلوبة لدى جهات أخرى، وذلك بغية الاستثمار الأمثل لهذه الموارد، وأصبح جاهزاً للولوج عبر الانترنت، وإن موقع هذا النظام هو: (sris.hcsr.gov.sy).

7 - عقد عدد من ورشات العمل والخروج بتوصيات ونتائج هامة تم توثيقها وتعميمها على المعنيين منها: (تقانة الطاقة الشمسية- التقانة الحيوية والأمان الحيوي- تقانة طاقة الرياح- واقع البحوث البحرية في سورية- واقع الصناعات الدوائية وآفاق تطويرها- التقانة النانوية.....).

8 - ابرام عدد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم عربياً ودولياً في مجال البحث العلمي والتطوير التقاني.

9 - إصدار النشرة الدورية عن أخبار البحث العلمي في الهيئة العليا والجهات البحثية الأخرى.

ضمن إطار العمل بمشروع السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والإبتكار في سورية الذي تقوم الهيئة العليا للبحث العلمي بإنجازه، حيث أنهت الجزء الأول منه في نهاية العام 2012، وفي عام 2013 تم متابعة العمل بالجزء الثاني من المشروع والذي يتعلق بسبعة قطاعات هي: (النقل - السياحة - التنمية الثقافية والاجتماعية- السكان - التنمية المحلية والإقليمية - المالي - البناء والتشييد) وتم إنهاء عمل أربع لجان قطاعية مع نهاية عام 2013 وقدمت تقاريرها التي بدأت مناقشتها في ورشات عمل خاصة بكل منها مع بداية هذا العام، وفيما يلي تغطية لمجريات العمل في هذه الورشات :

ورشة عمل حول تطوير قطاع التنمية المحلية والإقليمية

نظمت الهيئة العليا للبحث العلمي ورشة عمل حول قطاع التنمية المحلية والإقليمية في جامعة دمشق بتاريخ 29-1- 2014 شارك في هذه الورشة ممثلون عن الوزارات والمؤسسات البحثية ذات الصلة بالإضافة إلى خبراء متخصصين في مجال التنمية المحلية والإقليمية، الهدف من هذه الورشة مناقشة التقرير الصادر عن لجنة قطاع التنمية المحلية والإقليمية ومقترحاتها ومناقشة مقترحات إضافية تقدم أثناء الورشة من أجل تطوير هذا القطاع عن طريق توظيف البحث العلمي والتطوير التقاني بما يتوافق مع الأولويات المعتمدة لقطاع التنمية المحلية والإقليمية والخطة الخمسية الحادية عشر.

افتتح الورشة الدكتور غسان عاصي المدير العام للهيئة العليا للبحث العلمي الذي قدم موجزا عن مشروع السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار الذي تشرف الهيئة على إنجازه وأكد على أهمية السياسة الوطنية وسعيها للارتقاء بنوعية البحث العلمي وربطه بالقطاعات الإنتاجية والخدمية وتوظيف مخرجاته في خدمة هذه القطاعات .

بدوره أشار المستشار في هيئة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور عدنان حميشو الذي عرض تقرير اللجنة، إلى أن البحث في قطاع التنمية المحلية والإقليمية يهدف إلى مواجهة التحديات المتمثلة في اختلال التوازن بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المختلفة وباختلال التوازن بين المؤشرات الديموغرافية بين الريف والمدينة وازدياد البطالة، وبالتالي السعي لإيجاد حلول إبداعية مرنة تتشارك فيها الحكومة مع الإدارات المحلية كافة، مؤكدا على أهمية وجود منظومة وطنية لإدارة الأزمة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية وإعداد الخطط والبرامج اللازمة التي تقترحها الحكومة لإعادة الإعمار وإعداد دراسات بحثية تحليلية لإعداد تنظيم الموارد البشرية في واقع ما تسببت به الأزمة على جميع الأصعدة (تعليم- صحة- فرص عمل ...)

كما اقترح عدد من المشاركين في الورشة وضع برنامج لاستقطاب الخبرات الوطنية الكفوءة واستمرارية التأهيل والتدريب بأحدث المعايير العالمية وتحديث المناهج الجامعية المعنية بالتنمية المحلية والإقليمية بما يضمن تحسين مؤشرات التنمية البشرية ويحقق عدالة التنمية بين كافة المناطق والمحافظات .

حضر الورشة الأستاذ الدكتور محمد عامر المارديني رئيس جامعة دمشق والدكتور حسان الكردي معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي والدكتور جمال العباس نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي .

ورشة عمل حول تطوير قطاع البناء والتشييد

ناقش المشاركون في ورشة العمل التي أقامتها الهيئة العليا للبحث العلمي على مدرج جامعة دمشق بتاريخ 19/ 2/2014 تقرير لجنة قطاع البناء والتشييد والمقترحات الواردة فيه وذلك في إطار مشروع السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار الذي تنفذه الهيئة.

وأشار المشاركون خلال الورشة إلى اهمية تطوير أشكال التعاقدات الخاصة بالأشغال والتوريد واعتماد العقود الحديثة التي تلائم التغيرات وخصائص المشروعات والفصل بين الجهات الدارسة عن المشرفة والتركيز على السوية العلمية والمهنية أو مستوى الجودة التي يمكن أن تنفذ في المشروعات ورفع مستوى التأهيل المسبق للدارسين والمنفذين.

ولفت المشاركون إلى ضرورة وجود هيئات حكومية مدعومة تقنيا وماليا لإنجاز الكودات والمواصفات التقنية لتلائم الظروف المحلية وآلية فاعلة لربط الجامعات ومراكز البحوث ونقابة المهندسين والمقاولين مع وزارة الإسكان والتعمير والمؤسسات المعنية لترسيخ تعاون مهني بحثي لحل المشكلات الهندسية في المشروعات وضمان مشاركة جميع الأطراف في تطوير وتحديث الكودات والمواصفات التقنية عن طريق البحث العلمي وتبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول الصديقة في هذا المجال.

من جهته عرض الدكتور محمد سمارة المقترحات العامة التي تضمنها التقرير لتطوير قطاع البناء والتشييد من خلال إنشاء قاعدة معلومات عن الكفاءات العلمية والتقنية والإدارية المحلية ذات الصلة وتأهيلها باختصاصات حديثة وتطوير قاعدة معلومات خاصة بالمواد والاليات المستعملة بالقطاع وتأسيس هيئة وطنية تشرف على تطوير القطاع وتلبي متطلباته التقنية لوضع المواصفات والكودات والإشراف على تطبيقها وتطويرها والمساهمة في تطوير القوانين والأنظمة والإجراءات التي تلبي احتياجات القطاع لممارسة نشاطاته وتطوير أنظمة البناء وإنجاز الخارطة الرقمية السورية وفق المعايير الدولية لاستثمارها في إدارة البنى التحتية وتوثيق المباني في المخططات العمرانية.

كما عرض الدكتور سمارة المقترحات الخاصة بالقطاع خلال الأزمة والتي تركز على الاسراع بإعداد دراسة تقييمية لتحديد حجم الاضرار اللاحقة بالبنى التحتية والأبنية السكنية والمنشآت العامة والجزء الذي يحتاج الى إعادة إعمار والجزء الذي يحتاج إلى ترميم وتطوير دفاتر الشروط الفنية العامة بحيث تسمح باستيعاب تقنيات البناء الحديثة بما يمكن الجهات العامة صاحبة المشاريع ومؤسسات وشركات الانشاءات العامة من القيام بمناقصات أو استدراج عروض داخلية او خارجية وتطوير مخابر مواد البناء الوطنية لتناسب التقنيات الحديثة وإنجاز مخطط اقليمي تأشيري لجميع المحافظات والمدن والأرياف تحدد فيه وبشكل مبدئي مواقع المناطق الصناعية والزراعية والسكنية والتجارية بما يتماشى والتخطيط الاقليمي.

وأكد مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي الدكتور غسان عاصي أهمية دراسة ومناقشة المقترحات التي يتضمنها تقرير البناء والتشييد لما فيه حل المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع وتطويره من خلال البحث العلمي والتخطيط العمراني وتصميم الابنية وتوطين التقانات الحديثة في البناء والتشييد، ولفت إلى أن التقرير يتضمن رؤى ومقترحات تسهم في المساعدة على إعادة الإعمار بنسب إنجاز عالية على مستويات التخطيط والتنفيذ واستخدام الأساليب الحديثة بما يخفف من الآثار السلبية للازمة في سورية على هذا القطاع.

شارك في الورشة عدد من الخبراء والمدرسين في كليات العمارة والهندسة المدنية وممثلون عن عدد من الوزارات، ووزارتي الاسكان والتنمية العمرانية والاشغال العامة.

أخبار البحث العلمي

ورشة عمل حول تطوير قطاع التنمية الاجتماعية والثقافية

في إطار العمل في مشروع السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار ناقشت ورشة العمل التي نظمتها الهيئة العليا للبحث العلمي على مدرج جامعة دمشق بتاريخ 5/3/2014 تقرير لجنة قطاع التنمية الاجتماعية والثقافية والمحاور والمقترحات البحثية لتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية المستدامة.

وقدمت اللجنة في تقريرها توصيفا للواقع الاجتماعي والثقافي والديني والإعلامي في المجتمع السوري مبينة أن التنمية الاجتماعية والثقافية تحتاج إلى تضافر جهود الجهات المعنية والعمل لتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف والاستفادة من الفرص ومواجهة المخاطر التي تحيق بالمجتمع.

وتضمن التقرير مقترحات عامة لتطوير قطاع التنمية الاجتماعية والثقافية من خلال إنشاء مراكز للدراسات والبحوث الاجتماعية والثقافية وإعداد قاعدة بيانات حول الموارد البشرية والبنى التحتية وتطوير البرامج الوظيفية لها واعتماد برامج علمية خاصة لتدريب وتأهيل الكوادر العاملة في هذا القطاع وإحداث مرصد للظواهر الثقافية والاجتماعية والدينية والاستثمار الأمثل للتقانات الحديثة في مجال التنمية.

وركزت المحاور على اهمية بناء وتمكين ثقافة الحوار والانفتاح الثقافي عبر إجراء دراسات تتناول ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع ودراسة سبل تطوير الأنشطة الموجهة للأطفال والشباب كالندوات الحوارية والورشات التفاعلية وتطوير دور الاعلام في تعزيز ثقافة الحوار وتطوير الخطاب الاعلامي ووسائله ومنابره من خلال دراسة مكامن الخلل.

وأكد مدير الهيئة العامة للكتاب الدكتور وضاح الخطيب الذي عرض التقرير، على أن أداة التنمية الاجتماعية والثقافية هي الإنسان المنفتح على العالم والمتجدد والمنتج للمعرفة مشيرا إلى أهمية نشر الثقافة وتعميم المعرفة وتطوير القدرات عبر توفير المستلزمات والعناصر المختلفة لمنظومة العمل الثقافي وحماية الارث الثقافي في ظل الأزمة الراهنة.

من جهته أشار مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي الدكتور غسان عاصي إلى أن رؤية السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في سورية هي امتلاك منظومة وطنية متكاملة في هذا المجال والمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن الهيئة تعمل على تمكين مؤسسات العلوم والتقانة في سورية لتحقيق قدرات متميزة بالمعايير الدولية وتعظيم الاستفادة من تطبيقاتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع الهيئات العلمية والبحثية والقطاعات الانتاجية والخدمية العامة والخاصة.

ورشة عمل حول تطوير قطاع السكان

ناقشت ورشة العمل التي نظمتها الهيئة العليا للبحث العلمي على مدرج جامعة دمشق بتاريخ 12/2/2014، تقرير لجنة السكان حول تطوير قطاع السكان في سورية والمقترحات البحثية والعامة حول ذلك، وذلك في إطار مشروع السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار.

وأكدت اللجنة في تقريرها أن تطوير العمل البحثي في قطاع السكان يتطلب العمل على محاور بحثية عدة، هدفها النهائي الوصول إلى مرحلة التوازن في العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية، مشيرة إلى أهمية اغتنام فرصة انفتاح النافذة الديموغرافية ودراسة النمو السكاني والنمو الطبيعي والهجرة الخارجية للسكان وكذلك الهجرة الداخلية والتوزع الجغرافي، إضافة إلى علاقة النمو السكاني وسوق العمل وعلاقة السكان بالبيئة باعتبارها جوهر التنمية المستدامة.

وركزت المقترحات البحثية والعامة لقطاع السكان التي قدمتها اللجنة على تأثير الأزمة الراهنة في سورية من حيث إحداث تغيير في أولويات شرائح المجتمع ما يستدعي تركيز الجهود حاليا للبحث في شؤون السكان أثناء الأزمة وفي مرحلة الانتقال إلى الاستقرار وسبل إعادة التخطيط للمستقبل بعد انتهاء الأزمة مبينة أن تلك الأبحاث يجب أن تنفذ عبر مسوح ميدانية ودراسات وورشات عمل تخصصية.

وقدم التقرير مقترحات عامة لتطوير قطاع السكان على مستوى تطوير الواقع السكاني والبحث العلمي لقطاع السكان عبر إحداث جهة إدارية تنفيذية خاصة بقطاع السكان وتعديل وإصدار بعض التشريعات والقوانين بما يتناسب وأهداف التنمية والسياسة السكانية وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الاستثمارات العامة والخاصة جغرافيا وتحقيق عدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية وخدمات البنى التحتية ودعم بناء قاعدة معلومات سكانية ترصد التغيرات في حركة المؤشرات الديموغرافية ورسم سياسة وطنية واضحة تجاه الهجرة الداخلية والخارجية وغيرها.

واعتبر عميد المعهد العالي للدراسات السكانية الدكتور محمد أكرم القش الذي عرض التقرير، أن عدم وجود جهة مؤسساتية تنفيذية لقطاع السكان "يعد السبب الاساسي في فشل الجهود المتكررة لإعداد وتبني سياسة سكانية في سورية".

يذكر أن لجنة السكان مشكلة من المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والمكتب المركزي للإحصاء وتشرف عليها الهيئة العليا للبحث العلمي.

أخبار البحث العلمي

معرض الباسل السادس عشر للإبداع والاختراع

أقامت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتعاون مع جمعية المخترعين السوريين والمؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية، معرض الباسل السادس عشر في كانون الأول 2013، افتتح المعرض السيد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بمشاركة وزير التربية ووزير التعليم العالي، وذكر السيد الوزير في كلمته أن إقامة معرض الباسل في الظروف الحالية يعكس إرادة التحدي لدى المبدعين والمخترعين السوريين وإن المعرض هو مساهمة من الدولة مع الجهات العلمية المشاركة فيه من أجل دعم المخترعين ووضع اختراعاتهم قيد التطبيق في تجارب عملية تقنية وتقديم جميع التسهيلات لهم، وإرشادهم لاستخدام أحدث التقنيات العالمية ودخول قواعد البيانات العالمية.

شارك في المعرض 120 عارضاً من مختلف جهات الدولة، منهم 50 طالباً مبدعاً ومخترعاً من ثانويات دمشق، كما شارك في المعرض كل من جامعة دمشق وهيئة الاستثمار وهيئة الطاقة الذرية والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات واتحاد شبيبة الثورة ومنظمة طلائع البعث، ولأول مرة أقام المعرض مسابقة وطنية للإبداع والاختراع تشمل عدة مجالات بهدف تشجيع طاقات المبدعين والمخترعين السوريين بمختلف مجالات إبداعهم واختراعهم ومن مختلف الأعمار.

وقد شاركت الهيئة العليا للبحث العلمي في المعرض بدعم مادي وعرض لوحة تعريفية بالهيئة العليا وأهم أهدافها.

مشروع قانون بإحداث وكالة الفضاء السورية

أقر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ 16/3/2014 مشروع قانون إحداث هيئة عامة ذات طابع علمي بحثي تسمى وكالة الفضاء السورية ترتبط بوزارة الاتصالات والتقانة، وتهدف إلى الاستفادة من تقانات الفضاء لاستكشاف ومراقبة الأرض وتوظيفها في خدمة التنمية عن طريق تنفيذ مشاريع ودراسات وبحوث لمصلحة وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة.

مذكرة تفاهم بين جامعة دمشق والمؤسسة العامة للإسكان لتوثيق التعاون في مجالات البحث والتدريب والتطوير ونشر المعرفة

انطلاقاً من رغبة جامعة دمشق والمؤسسة العامة للإسكان بتوثيق التعاون بينهما، ومن أجل دعم وتطوير التعاون المشترك بين الفريقين في مجالات البحث والتدريب والتطوير ونشر المعرفة، تم توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 3/2/2014 بين الفريقين، المؤسسة العامة للإسكان ممثلة بمدير المؤسسة المهندس سهيل عبد اللطيف وجامعة دمشق ممثلة بالدكتور محمد عامر المارديني.

تنص الاتفاقية على أن تقوم الجامعة بإتاحة المجال أمام المهندسين العاملين في المؤسسة للتقدم إلى شهادات الدراسات العليا التأهيلية التي تديرها الجامعة في كلية الهندسة المعمارية بهدف تأهيلهم ورفع المستوى العلمي لديهم، شريطة أن تتوفر فيهم الشروط المحددة للقبول في الدراسات العليا التأهيلية، كما يتم ترشيح المشاريع المقترحة حالياً في المؤسسة لأن تكون مشاريع تخرج لطلاب كلية الهندسة المعمارية وذلك حسب ملاءمتها لشروط مشاريع التخرج المعترف بها في الجامعة.

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار توجهات جامعة دمشق لربط مخرجات البحث العلمي بمؤسسات الدولة والمجتمع، وتحقيق التكامل بين المجالين العلمي والعملي، كما تهدف هذه الاتفاقية إلى دعم المستوى التقني لمشاريع المؤسسة العامة للسكان بما يتوافق ومتطلبات مرحلة إعادة الاعمار خلال الفترة القادمة.

مؤتمر "إعادة البناء والتنمية في سورية" يبحث السياسات الكلية لعملية إعادة البناء للقطاعات الاقتصادية والخدمية

أقامت كلية الاقتصاد بجامعة دمشق على مدرجها الكبير بتاريخ 27/3/2013، مؤتمر "إعادة البناء والتنمية في سورية" وقد ناقش هذا المؤتمر السياسات الكلية لعملية إعادة البناء للقطاعات الاقتصادية والخدمية وأبعاد عملية إعادة البناء والتنمية في سورية.

رأى وزير التعليم العالي الدكتور مالك علي في عقد المؤتمر تأكيدا على ربط الجامعة بالمجتمع وعلى دور الباحثين في برامج إعادة البناء، وأشار إلى أن المجالات التي يركز عليها المشاركون تمثل سياسة الدولة بكاملها والتي تجلت في تشكيل لجنة عليا لإعادة الإعمار لمتابعة الخطوات المنفذة في هذا الإطار بمشاركة وزارات متعددة معتبرا أن عملية إعادة الإعمار تمس كل قطاعات الحياة في سورية فضلا عن تشكيل لجنة وزارية للتنمية البشرية بهدف دراسة إعادة بناء الإنسان فكرا ومضمونا.

ولفت عميد كلية الاقتصاد الدكتور رسلان خضور إلى أن المؤتمر يعد محاولة لتقديم رؤى وأفكار ومقترحات تساعد أصحاب القرار وتوسع خياراتهم في وضع أفضل السياسات والبرامج لإعادة إعمار وبناء سورية انطلاقا من الدور الموكل بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق بالإسهام في صنع السياسات وتوسيع الخيارات، كما أكد على ضرورة النظر إلى عملية إعادة الإعمار في إطار مشروع تنموي وطني متكامل وشامل وليس مجرد إعمار ما دمرته الحرب على سورية.

حضر الافتتاح وزيرا العمل والصناعة وعدد من معاوني الوزراء ومن المختصين والأكاديميين ومن ممثلي المنظمات والنقابات وحشد من المهتمين.

بحوث تدعمها الهيئة

نمذجة محطات معالجة مياه الصرف العاملة بطريقة الحمأة المنشطة

بإشراف علمي، ودعم مالي من الهيئة العليا للبحث العلمي تم الانتهاء من المرحلة الأخيرة لبحث علمي ميداني بعنوان "نمذجة محطات معالجة مياه الصرف العاملة بطريقة الحمأة المنشطة".

تكمن أهمية هذا البحث، في قوة مسبباته واهمية مخرجاته، وارتباطه العميق بالحياة اليومية.

ومن أجل إلقاء المزيد من الضوء على هذا البحث التقينا الأستاذ عدنان اللاذقاني الباحث في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، ومنفذ البحث:

1 - أستاذ عدنان ....هل لكم أن تحدثونا عن أبرز النتائج والمخرجات المأمولة من تنفيذ هذا البحث.

يحتوي هذا البحث على نتائج عمليات المحاكاة الحاسوبية بمساعدة النماذج الرقمية الخاصة بالحمأة المنشطة بعد أن تم التحقق من كفاية استخدام تكنولوجيا المعلومات ممثلة ببرنامج GPS-X وتطابقها مع الواقع، فهو يتضمن النماذج ونتائج المحاكاة التي أدت إلى تطوير المحطات المعتمدة على نمط الزراعة الحرة باستخدام الحمأة المنشطة سواء باستخدام طريقة التهوية المطولة أو حسب نظام الحمأة المنشطة التقليدية (بأزمان مختلفة) وفقا لحجوم سكانية متعددة، واعتمد في ذلك على اقتراح أشكال مختلفة للتنظيم ما بين المفاعلات البيولوجية، وعلى عدد المفاعلات الداخلة في تشكيل المحطة وكذلك على إضافة مفاعلات اخرى، دون إهمال الاهتمام بمعرفة حدود قدرات حوض الترسيب الثانوي، كتأثير مؤشر حجم الحمأة على توزع كتلة الحمأة ضمن النظام ككل، وإجراء عمليات المحاكاة التي تظهر العلاقة ما بين مؤشر حجم الحمأة والمعدلات المختلفة لإعادة تدوير الحمأة ولم نهتم بالتطوير للحد من التلوث الكربوني فقط بل تعداه للاهتمام بتطوير المعالجة الثلاثية للمغذيات (الملوثات الآزوتية والفوسفورية)، وتطوير وتحسين نماذج للوصول بها إلى المستوى المطلوب للرمي في المستقبلات الحساسة للمغذيات.

2 - أين تكمن أهمية هذا البحث؟

تكمن في إدخال طريقة علمية ومنهجية في عمليات تصميم ونمذجة وإدارة محطات المعالجة التي تعمل بطريقة الحمأة المنشطة، بغية وضع النموذج والتصميم لمحطات المعالجة الاكثر قوة في الأداء وامتلاك إمكانية تقييم الوضع الحالي من حيث امتلاك المحطات الفنية المناسبة، وإجراء تقييم دقيق وسريع للآثار المستقبلية الناجمة عن سوء الأداء وعن مشاكل أجزاء وتجهيزات المحطة وكذلك الحد من التكاليف عن طريق خفض تكلفة الدراسات التنفيذية لنموذج محطة تجريبي من خلال عملية المحاكاة التي تستخدم المعطيات الناتجة عن التقنيات الحديثة المستخدمة في مجال توصيف مياه الصرف للمحطة والمستخدمة في النموذج الرقمي ASM (Activated sludge Model) والمقترح من قبل IAWQ (International Association on Water Quality)، أي يتم أولا الحصول على قيم المتحولات وتركيز المكونات الرئيسية (المتغيرات) للمياه المراد معالجتها، أي تجزئة المياه المدروسة والتي تعتبر بحد ذاتها ذات أهمية كبيرة جدا نظرا لأننا نستطيع عن طريقها أن نصل لمستوى دقيق جدا في تحديد الأجزاء المنحلة وغير المنحلة للملوثات المختلفة، ولذلك انعكاس كبير جدا في الحصول على النماذج المثلى، وهذا الأمر يتفرد به مخبر البيئة في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا في القطر، مع العلم أن عدد قليل من المخابر في العالم تمتلك مثل هذه التقنيات وهي تعتبر مرحلة في طريق امتلاكنا بنك من المعلومات والبيانات الوطنية.

3 - ما هي التطبيقات والخطوات المستقبلية للبحث؟

في الحقيقة هنالك الكثير، ولكن يمكن أن نذكر البعض منها حيث يمكن للمنمذجين والمصممين لمحطات المعالجة استخدام المعلومات الناتجة عنه خلال عملهم، وإجراء نمذجة للمحطات باستخدام انماط أخرى من نماذج ال (ASM) وكذلك للمحطات التي تعتمد على نمط الزراعة المثبتة وكذلك محطات SBR وإجراء دراسة معمقة لتحديد المتحولات الحيوية الحركية لنموذج يتم دراسته على محطة معالجة محلية، أي وضع قيم المتحولات اللازمة لعملية ضبط ومعايرة النموذج من أجل ممارسة جيدة في النمذجة وامتلاكنا إمكانية المساهمة في المحافل الدولية فيما يتعلق بقاعدة بيانات مشاريع النمذجة.

4 - كيف تنظرون إلى التعاون مع الهيئة العليا للبحث العلمي؟

كانت هذه الخطوة رائعة، تشكر عليها الهيئة ليس من أجل الدعم المالي فحسب ولكن من خلال ما أتاحته من فرصة هامة في تلاقي وتجمع الخبرات والجهود التي يمتلكها القطر من خلال التتبع العلمي والخبرات العلمية التي يمتلكها السادة أعضاء لجنة الاشراف والاستلام، لما في ذلك من تأثير هام على ضبط بوصلة العمل من خلال التعاون الجماعي المضاف إلى المجهود المقدم من فريق العمل البحثي في المشروع، فكان عمل بحثي راقي في مسيرته تضافرت في جهود إدارة المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا التي لم تبخل بإعطاء كل الدعم والتشجيع المطلوب مع إدارة الهيئة العليا للبحث العلمي.

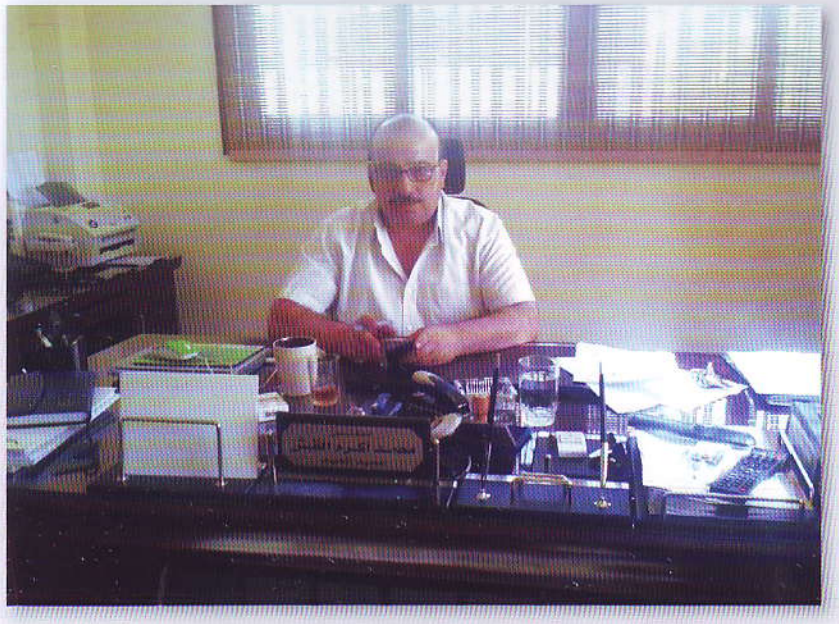

الدكتور محمد أكرم القش عميد المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية

أحدث المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية بموجب القانون رقم /32/ تاريخ 24/11/2003، وهو مؤسسة أكاديمية وبحثية تعنى بتأهيل وتدريب كوادر وطنية في مجال السكان والتنمية المستدامة، ويرتبط بوزارة التعليم العالي.

ولتسليط الضوء أكثر على مهام المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، كان لنا اللقاء التالي مع عميد المعهد الأستاذ الدكتور أكرم القش:

1 - د. أكرم ... هل لكم أن تعطونا فكرة عن واقع الدراسة في المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية؟

● ● يتركز العمل التدريسي في المعهد حالياً في المرحلة ما بعد الجامعية، وأول دفعة قُبلت للدراسة ضمن برنامج "ماجستير التأهيل والتخصص في العلوم السكانية" كانت عام 2006. وفي هذا العام الدراسي الحالي تم قبول الدفعة الثامنة في هذا البرنامج، الذي تمتد الدراسة فيه لمدة عامين، يُخصص(18) شهراً منها لدراسة 11 مقرراً دراسياً ذات صلة مباشرة بالقضايا السكانية بشكل خاص، وبالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والتخطيطية والتنموية بشكل عام. وتخصص الـ (6) أشهر المتبقية لإنجاز الطالب لـ "مشروع تخرج" يعالج فيه قضية سكانية محددة وفق خطة عمل المعهد البحثية.

واستجابة من المعهد لمتطلبات "خطة حماية الطفل" في سورية التي وضعتها الهيئة السورية لشؤون الأسرة، واشتركت في تنفيذها عدة جهات وطنية، منها وزارات: التعليم العالي والتربية والشؤون الاجتماعية والعمل والأوقاف .. تم إحداث وافتتاح دبلوم التأهيل والتخصص "حماية الطفل" لمدة عامين دراسيين (2007/2008 و2008/2009) لتأهيل وتدريب كوادر مختارة من العاملين في وزارات التربية والصحة والداخلية والعدل... وفي ذات السياق وضمن التحضيرات لإحداث وحدة حماية الأسرة في سورية تم في العام الدراسي (2011/2012) إحداث وافتتاح ماجستير التأهيل والتخصص "حماية الأسرة" بهدف إعداد وتأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة للعمل في مثل هذه الوحدات.

2 -إن تخصص المعهد العالي في مجال الدراسات والبحوث السكانية له إسقاطات تنموية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، هل لكم أن تحدثونا عن ذلك؟

● ● يتمثل الهدف الأساسي من وراء إحداث وافتتاح ماجستير التأهيل والتخصص في العلوم السكانية في إعداد الأطر البشرية الوطنية وتنمية المهارات المهنية والتطبيقية المطلوبة لإدماج البعد السكاني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في الربط والمواءمة بين السياسات السكانية وسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية.

ولا يقتصر دور المعهد على العمل التدريسي أو التدريبي فقط، بل يُسهم (وحسب إمكانياته المتاحة) في تنفيذ مشاريع بحثية ذات صلة مباشرة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، ويشارك العديد من الجهات

الحكومية والأهلية المعنية بالملف السكاني بتنفيذ خطته البحثية المنسجمة مع أهداف التنمية السكانية الواردة في الخطط الخمسية. كما يسهم في الإعداد والتحضير لعقد ورشات عمل وندوات علمية نوعية في قضايا السكان والطفولة والشباب والمرأة، ويقدم الاستشارات والدراسات العلمية والتطبيقية للجهات العامة.

ويسعى المعهد ليصبح حاضنة علمية-بحثية في مجال القضايا السكانية عبر تواصله المباشر مع جميع الخبرات الوطنية المعنية بقضايا السكان والتنمية في الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث السورية، وإشراكها في أنشطته الأكاديمية والبحثية.

3 - هل لديكم خطة مستقبلية لتوسيع التخصصات في المعهد؟

●● يقوم المعهد حالياً بالتحضير لإحداث وافتتاح برنامج تعليمي أكاديمي متكامل في مجال العلوم السكانية يمنح درجة البكالوريوس أو الليسانس في العلوم السكانية، ليتم بعد ذلك المباشرة في افتتاح برنامج الدراسات العليا المحدث (ماجستر أكاديمي، دكتوراه). والتحضيرات الحالية تشمل: - تجهيز وتطوير البنى التحتية، حيث خصصت وزارة التعليم العالي المعهد بقطعة أرض بمساحة مناسبة، وتم انجاز المخططات والدراسات الهندسية والوظيفية بحيث يكون بناء أو مقر المعهد الدائم مصمماً وفق أفضل المواصفات القياسية المتماشية مع قواعد الاعتماد العام للمؤسسات التعليمية الجامعية، ولقد خصصت وزارة التعليم العالي كتلة مالية مناسبة للبدء بالتنفيذ الذي كان مقرراً في مطلع العام 2011، إلا أن الظروف الطارئة حالت دون البدء بالتنفيذ، ونأمل أن تتم المباشرة بالتنفيذ بعد زوال هذه الظروف الطارئة.

- كما تشمل التحضيرات بناء القدرات الأكاديمية، حيث تم ايفاد (4) معيدات و(3) معيدين للتحضير لدرجة الدكتوراه من المتوقع عودتهم تباعاً بدءاً من نهاية العام الدراسي الحالي.

وتشمل التحضيرات، أيضاً، إعداد خطة دراسية متكاملة الجوانب المعرفية والمهارية والمهنية تتجاوب مع احتياجات ومتطلبات المسألة السكانية في سورية وتطور مؤشراتها المستقبلية وارتباطاتها بالقضايا المجتمعية والتنموية.

4 - هل لديكم تعاون مع جهات أخرى في مجال تنفيذ الدراسات والبحوث في قضايا السكان؟

●● يتعاون المعهد بشكل وثيق مع العديد من الجهات، ففي مجال التدريس والإشراف على مشاريع التخرج ومناقشتها وتحكيمها يعتمد المعهد بشكل كبير على مساهمات أساتذة الجامعات السورية، لا سيما جامعة دمشق. وفي المجال البحثي يتشارك المعهد مع العديد من الجهات في تنفيذ الدراسات والبحوث والتقارير العلمية، ولعل من أهم ثمار هذا التعاون تقرير حالة سكان سورية لعام 2010 ومشروع السياسة السكانية مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة.

5 - ما هي أبرز المعوقات التي تصادف عملكم في المعهد؟ وما هي مقترحاتكم لتذليلها؟

●● لعل أهم مشكلة تواجه عمل المعهد حالياً، هي ضيق مساحة المقر المؤقت الحالي للمعهد، الأمر الذي يحد من امكانية توسع المعهد في مهامه التدريسية، كما يحد من ممارسة المعهد لجميع وظائفه لاسيما في مجال التدريب وتنفيذ ورشات العمل... يضاف إلى ذلك محدودية الموازنة المخصصة للمعهد التي يذهب جلها حالياً للإنفاق على إعداد الكوادر (المعيدين).

6 - كيف تقيمون واقع البحث العلمي في سورية؟ وكيف تنظرون إلى التعاون مع الهيئة العليا للبحث العلمي؟

●● بصفة عامة، أعتقد أنه لا توجد مشكلة في "العرض" أو في انتاج البحث العلمي في سورية، أو لنقل أن المشكلة الأهم والأكثر الحاحاً هي في مسألة "الطلب" المحدود للبحث العلمي من قبل من يُفترض أنهم الأكثر حاجة لنتائجه، وفي آلية الاستفادة أو استثمار نتائجه أو توظيفها.

من هنا، تصبح نتائج البحوث العلمية واستثمارها أو توظيفها فضلاً عن الحاجة لها من باب الترف الزائد. وتزداد هذه المعضلة وضوحاً عندما يتصل الأمر بنتائج البحوث في العلوم الإنسانية أو الاجتماعية أو السكانية.

وبكافة الأحوال، وإضافة لما سبق، هناك معوقات عديدة تجابه عملية البحث العلمي في سورية لعل من أهمها مسائل التمويل وعمليات جمع البيانات أو الحصول عليها، يضاف إلى ذلك قلة المراكز البحثية المتخصصة، وسيادة نمط "الفردانية البحثية" وغياب نمط العمل ضمن الفريق، وتشتت الجهود وعدم التنسيق بين الجهات البحثية وضعف التراكم المعرفي.

لذا، فإن أهم مجالات التعاون مع الهيئة العليا للبحث العلمي، تتمثل في مساعدة المعهد كجهة بحثية في مجال العلوم السكانية على تنسيق جهوده وتشبيكها مع مختلف الجهات البحثية المحلية أو الوطنية، ومساعدته على فتح نوافذ بحثية مع هذه الجهات او مع المؤسسات والوزارات والهيئات التي تحتاج لجهود المعهد البحثية في مجال السكان، هذا فضلاً عن تشميل المعهد بجزء من الدعم المادي المخصص للبحث العلمي والمساعدة في تسويق مخرجاته.

فعاليات قادمة

"ورشة عمل قطاع السياحة"
نيسان 2014 (الهيئة العليا للبحث العلمي)

"المؤتمر العاشر للبحوث العلمية الزراعية"
نيسان 2014 (الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية)

"ورشة عمل قطاع المالي"
آيار 2014 (الهيئة العليا للبحث العلمي)

دور المؤسسات البحثية في إعادة الإعمار أيلول 2014 (الهيئة العليا للبحث العلمي)

دمشق - السبع بحرات مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم

دمشق -السبع بحرات - مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم ،الطابق الثاني
هاتف : 00963-11-3341864
فاكس : 00963-11-3342998
الموقع على الانترنت : www.hcsr.gov.sy
البريد الالكتروني : manager@hcsr.gov.sy - office@hcsr.gov.sy
ص.ب : 30151

Damascus-Syria
Tel: 00963 -11- 3341864
Fax:00963 -11 -33432998
website:www.hcsr.gov.sy
E- mail:manager@hcsr.gov.sy - office@hcsr.gov.sy
P.O.Box: 30151